مخطّط الضمّ الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفّة الغربية: الخيارات والمواقف

عبد العزيز محمود أبو عليان*

ملخص: يتناول هذا البحث مشروع الضّمّ الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية، ويدرس تفصيلات المخطط المزمع تطبيقه من حكومة الاحتلال الإسرائيلي، التي تنوي ضمّ 30٪ من أراضي الضفة الغربية إلى المستوطنات الإسرائيلية، وفقًا لإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي صرّح أن "إسرائيل" ستبدأ في ضمّ مناطق من الضفة الغربية في يوليو/ تموز 2020؛ لذا من المتوقع أن تعمل إسرائيل على ضمّ جميع المستوطنات البالغ عددها 130 مستوطنة في الضفة الغربية، ستضم أكثر من 460 ألف مستوطن، بمساحة تبلغ 1613 كيلومترًا مربعًا أي 29٪ من الضفة الغربية بدعم أمريكي، وبرفض فلسطيني رسمي وشعبي، وتنديد دولي لهذا المشروع. يحلّل هذا البحث الاحتمالات المتاحة لإمكانية تطبيق مشروع ضمّ الأراضي في الضفة الغربية، والتداعيات المتوقّعة لهذا الضّمّ.

*مرشح للدكتوراه جامعة سكاريا، تركيا

The Israeli Annexation Plan of the Palestinian lands in the West Bank: Options and Positions

ABD ALAZIZ ABU ELEYAN *

ABSTRACT *This research deals with the Israeli annexation of West Bank lands, and studies the details of the plan, which intends to annex %30 of the West Bank lands to Israeli settlements, according to the announcement of Prime Minister Benjamin Netanyahu, who stated that "Israel It will begin annexing areas of the West Bank in July 2020; Therefore, This research also analyzes the possibilities available for implementing the annexation project in the West Bank, and the expected consequences of this annexation.*

*PhD candidate at Sakarya University, Turkey

رؤية تركية
2020-(3/9)
168- 151

DOI:10.36360/1560-009-003-010

مقدمة:

إنّ صفقة القرن وغيرها من القرارات الأمريكيّة، التي وافقت فيها -ولأوّل مرّة- التصريحاتُ الأمريكيّة الأفعالَ الأمريكيّة على أرض الواقع، مثل نقل السفارة الأمريكيّة من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة "لإسرائيل"، والاعتراف بضمّ الجولان "لإسرائيل"، والاعتراف بالمستوطنات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة- كلّ ذلك جاء نتيجة للدافع الجديد لدى صانعي القرار الموجودين خلف ترامب، وهذا القرار هو نزع الطابع السياسيّ عن القضية الفلسطينيّة، وتحويلها إلى قضية إنسانيّة واقتصاديّة. وهذا يعني وضع حلّ لها من خلال الوسائل الإنسانيّة والاقتصاديّة، ومن ثَمّ عدم تناول الحقوق السياسيّة؛ كحقّ تقرير المصير، أو الاستقلال، أو حقّ الحريّة، وحقّ عودة اللاجئين في أيّ اتفاقيّة.

ترصد هذه الدراسة مخطط ضمّ "إسرائيل" الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بحسب ما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وتتناول تفصيلات المشروع وتطبيقه في الضفة الغربية، وتتلخّص المحاور في هذا البحث بتناول تفصيلات مخطط الضّمّ، ثم الخيارات المتاحة لتطبيق مشروع الضّمّ، والتداعيات المترتبة على هذا التطبيق، يلي ذلك الختام، وهو الحديث عن المواقف الدولية والعربية من مشروع الضّمّ، ولاسّيما الموقف الأمريكي والإسرائيلي والفلسطيني، ومواقف أخرى لدول إقليمية.

أوّلًا: مخطّط الضّمّ:

تعهد نتنياهو، في تصريح له على قناة (12) العبرية، بتاريخ 6/ 4/ 2019، بضم أجزاء من الضفة الغربية، التي تشمل الكُتَل والمستوطنات، لتصبح جزءًا من السيادة الإسرائيلية[1]، وضع بنيامين نتنياهو خطة من ستّ نقاط، تتضمن تعهدات بتحديد الحدود، وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وتشمل كذلك اعتراف الولايات المتحدة بسيادة "إسرائيل" على غور الأردن، وكذلك على مستوطنات الضفة الغربية.

وأوضح الموقع الإلكتروني "تايمز أوف إسرائيل"، أن خطة نتنياهو تتركز في:

1- وضع حدود نهائية لإسرائيل.

2- دفع الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في غور الأردن وشمال البحر الميت.

3- ممارسة الضغوط من أجل اعتراف الولايات المتحدة بتوسيع السيادة الإسرائيلية على جميع البلدات في الضفة الغربية كلها، بدون استثناء.

4- إقامة تحالف دفاعي تاريخي مع الولايات المتحدة، يحافظ على حرية التصرف الإسرائيلية.

5- العمل على وقف المشروعات الحربية لإيران وحلفائها بشكل حاسم.

6- ممارسة الضغط من أجل التطبيع والاتفاقيات التي ستؤدي إلى اتفاقات سلام مع الدول العربية.[2]

وكانت الإدارة الأمريكية أعلنت الاعتراف رسميًّا بشرعية المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والتي تُعَدّ بموجب القانون الدولي مستوطنات "غير شرعية"، والاعتراف جاء على لسان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الذي أوضح أن بلاده لم تَعُدْ تَعُدّ المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة "مخالفة للقانون الدولي"، متنصّلًا من مذكرة قانونية للخارجية الأمريكية تعود للعام 1978، وتنصّ على أن المستوطنات في الأراضي المحتلة "تتعارض مع القانون الدولي"[3]

وقال نتنياهو تعليقًا على قرار الولايات المتحدة التي أعلنت عن "شرعية" المستوطنات الإسرائيلية: إن قرار واشنطن "يعكس الحقيقة التاريخية التي تتمثل في أن اليهود ليسوا مستعمرين غرباء في يهودا والسامرة (التسمية العبرية للضفة الغربية)"، وأضاف أن "إسرائيل تبقى مستعدة لمفاوضات سلام مع الفلسطينيين حول جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي بهدف تحقيق سلام ثابت، لكنها ستواصل رفض جميع الحجج بشأن عدم شرعية المستوطنات"[4]

تأتي هذه الخطة التي طرحها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو استكمالًا للمشروعات الاستيطانية آنفة الذكر، وهي جزء من خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط (صفقة القرن). وتقوم فكرة الخطة على أساس ضمّ منطقة غور الأردن ومستوطنات الضفة الغربية، وهو ما يترتب عليه حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في هذه المناطق، حيث سيواجهون مشكلات تتمثل في أن إسرائيل لن تعترف بحقوقهم بوصفهم مواطنين، وكذلك لن تتمكن السلطة الفلسطينية من القيام بواجباتها نحوهم بحكم أنهم يسكنون في مناطق خاضعة للسيادة الإسرائيلية.

كما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن "إسرائيل" ستبدأ في ضمّ مناطق من الضفة الغربية في يوليو/ تموز 2020. جاء إعلان نتنياهو ضمن تفاهمات الائتلاف الحكومي الجديد الموقَّع في مايو/ أيار 2020 بين حزب الليكود، بزعامة نتنياهو، ومنافسه في الانتخابات السابقة، حزب أزرق-أبيض، بزعامة بيني غانتس.[5] شكّلت إستراتيجية الضّمّ جزءًا رئيسًا من حملة نتنياهو لاستقطاب الناخبين من أجل إعادة انتخابه. وضمن تفاهمات تقاسم السلطة ما بين نتنياهو وغانتس التي أنهت أكثر من عام ونصف من الجمود السياسي- جرى التوافق على أن تبدأ إسرائيل في إجراءات الضّمّ، وبسط سيادتها على منطقة غور الأردن، ذات الأهمية

الإستراتيجية، وعلى مستوطنات إسرائيلية، وهو ما يشكِّل حوالي 30٪ من مساحة الضفة الغربية. وبالفعل، بدأ الجيش الإسرائيلي في تكثيف استعداداته لعملية الضّمّ، والتعامل مع التطورات كافة، ومن ذلك مظاهرات كبيرة، أو حتى انتفاضة مسلحة.[6]

ثانيًا: خطّة نتنياهو لعملية الضّمّ:

تتضمن خطة نتنياهو ضمّ جميع المستوطنات في الضفة الغربية، وهذا سيُنهي إمكانية إقامة دولة فلسطينية؛ لأن هذه المستوطنات تفصل الامتداد الجغرافي الفلسطيني بعضه عن بعض، وتستولي –مع امتداداتها الأمنية والجغرافية– على مساحات شاسعة من الضفة الغربية.

أنشأت "إسرائيل" أكثر من 440 موقعًا استيطانيًّا منذ عام 1967، مصنَّفة ما بين مستوطنات اعترفت بها وزارة الداخلية الإسرائيلية كبلدات (144)، وبؤر استيطانية لم تجر المصادقة عليها رسميًّا (205)، ومواقع مصنّفة على أنها "مواقع أخرى" (43)، وقواعد عسكرية (48).[7]

تشكِّل مساحة المستوطنات نحو 10٪ من مساحة الضفة الغربية، ولكن يضاف إليها أكثر من مليون ونصف مليون دونم، هي مساحة مناطق نفوذ المجالس الإقليمية للمستوطنات، التي تشمل مناطق واسعة لا تدخل في منطقة عمران أيٍّ من المستوطنات. هكذا تبلغ مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرة المستوطنات مباشرة نحو 40٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية، وتشكِّل 63٪ من مساحة مناطق (ج). وتحظر إسرائيل على الفلسطينيين الدخول، أو استغلال، هذه المناطق الشاسعة، بدون تصاريح مسبقة من قوات الاحتلال. وعلى العكس من السياسة المتشددة التي تتبعها إسرائيل في تقييد بناء الفلسطينيين في هذه المناطق ومن أوامر الهدم على نطاق واسع– تحظى المستوطنات بالدعم الحكومي الكامل، وتستفيد من البنية التحتية المتطورة التي توفرها الحكومة الإسرائيلية، وذلك في سبيل زيادة عدد المستوطنين على حساب السكان الفلسطينيين. ومن المستبعد أن تسمح "إسرائيل" للفلسطينيين، حتى ضمن اتفاق متبادل، أن يكون لهم أي نشاط أو سيطرة أمنية ضمن مناطق المستوطنات وامتداداتها.[8]

ثالثًا: احتمالات الضّمّ للأراضي الفلسطينية في الضفة والبدائل المطروحة من منظور إسرائيلي:

جاء مشروع الضّمّ من دوافع سياسية وأيديولوجية، قائمة على ادعاءات تاريخية من وجهة نظر نتنياهو، واليمين الصهيوني عمومًا، ولاسيما الصهيونية الدينية. أما إستراتيجيًّا، ووفقًا للخبراء في المجال الأمني والإستراتيجي، أمثال الجنرال المتقاعد عاموس ييدلين، رئيس مركز دراسات الأمن القومي، والجنرال المتقاعد عاموس جلعاد، رئيس منتدى هرتسيليا، فإن الضّمّ لن يقدم لـ"إسرائيل" شيئًا، بل سوف يتسبب بأضرار واضحة لها.

ووفقًا لما نشر في الإعلام العبري، وما جرى نقاشه في المنتديات ومراكز الدراسات، فإن احتمالات الضّمّ والبدائل المطروحة، هي كالآتي:

الخيار الأوّل: الضّمّ الكامل

من المتوقع أن تعمل إسرائيل على ضمّ المستوطنات كافة البالغ عددها 130 مستوطنة في الضفة الغربية، التي ستضم أكثر من 460 ألف مستوطن، بمساحة تبلغ 1631 كيلومترًا مربعًا؛ أي 29٪ من الضفة الغربية. وقد يشكّل الجزء الخاص بغور الأردن 834 كيلومترًا مربعًا؛ أي 15٪ من الضفة الغربية .ويشمل هذا الخيار ضمّ 52 مستوطنة داخل جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في الضفة الغربية، بحيث تضم أكثر من 350 ألف مستوطن. بالإضافة إلى 78 مستوطنة خارج الجدار، وتضم أكثر من 100 ألف مستوطن. وبالنسبة للفلسطينيين، فإن الأرض التي قد يشملها الضّمّ، ستحتوي على 78 مجتمعًا فلسطينيًّا، يضم أكثر من 100 ألف مواطن بنسبة 4.5٪ من إجمالي عدد سكان الضفة، وتنقسم المجتمعات إلى 24 مجتمعًا داخل الجدار، و54 خارج الجدار.[9]

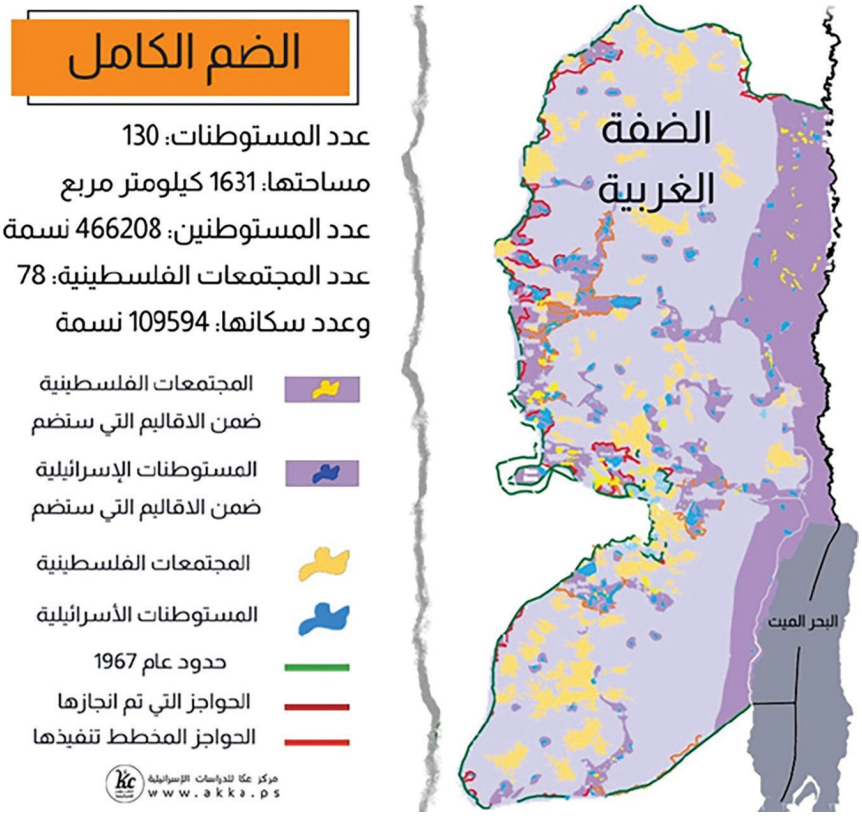

المصدر: موقع عكا للشؤون الإسرائيلية.

الخيار الثاني: ضمّ جميع الكتل داخل جدار الفصل العنصري:

يُتوقَّع في هذا الخيار، أن يتم ضمّ جميع الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الكبيرة الواقعة داخل جدار الفصل العنصري فقط، والبالغ عددها 52 كتلة، بمساحة تبلغ 345 كيلومترًا مربعًا؛ أي 7٪ من الضفة الغربية. وستضم هذه المستوطنات غالبية المستوطنين الإسرائيليين المقدَّر عددهم بأكثر من 400 ألف مستوطن؛ أي 77٪ من العدد الإجمالي. وبالنسبة للفلسطينيين، فسيكون ضمّ أكثر من 18 ألف مواطن فلسطيني داخل 24 مجتمعًا؛ أي 0.8٪ من إجمالي عدد الفلسطينيين في الضفة.[10]

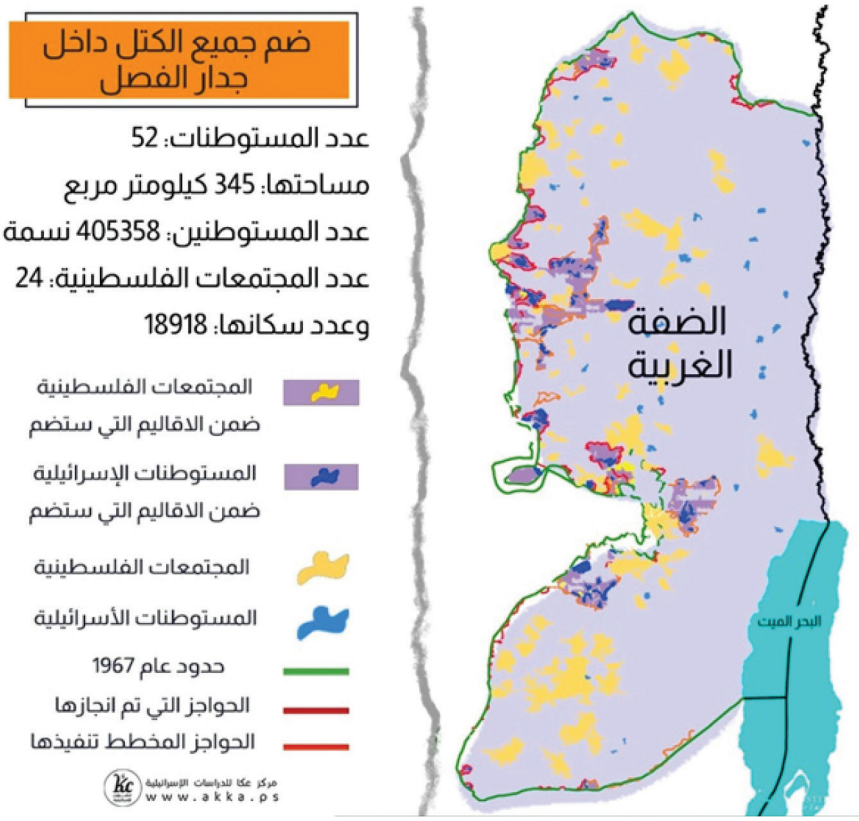

المصد: موقع عكّا للشؤون الإسرائيلية.

الخيار الثالث: ضمّ غور الأردن، الذي تشكل مساحته حوالي 17٪ من مساحة الضفة الغربية.

الخيار الرابع: ضمّ جميع المناطق التي نصّت عليها خطة ترامب، وهي نصف منطقة "ج" التي تشكّل مساحتها 30٪ من الضفة الغربية، وهي تشمل غور الأردن (17٪)، والمستوطنات الكبرى (10٪)، والمستوطنات المعزولة 30٪.

الخيار الخامس: ضمّ كل المناطق المصنفة في "ج"، التي تبلغ مساحتها حوالي 60٪ من الضفة الغربية، وهي مناطق خاضعة للسيطرة الأمنية الكاملة للاحتلال.

ووفقًا للعقيد احتياط داني تيرزا، هناك خيارات أخرى يجري نقاشها في أروقة الحكومة الإسرائيلية، مثل ضمّ غور الأردن وشمال البحر الميت، وهي منطقة تضم 30 مستوطنة، وتبلغ مساحتها حوالي 21.8٪ من مساحة الضفة، وفيها حوالي 3٪ من مستوطني الضفة، وبضعة آلاف من الفلسطينيين.

وهناك أيضًا الخطة المسمّاة خريطة إيبلت شكيد، والتي تشمل غور الأردن ومستوطنات معاليه أدوميم وغوش عتسيون وجفعات زئيف وعوفرا، وتبلغ مساحتها حوالي 24٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي تشمل 70٪ من المستوطنين في الضفة الغربية.

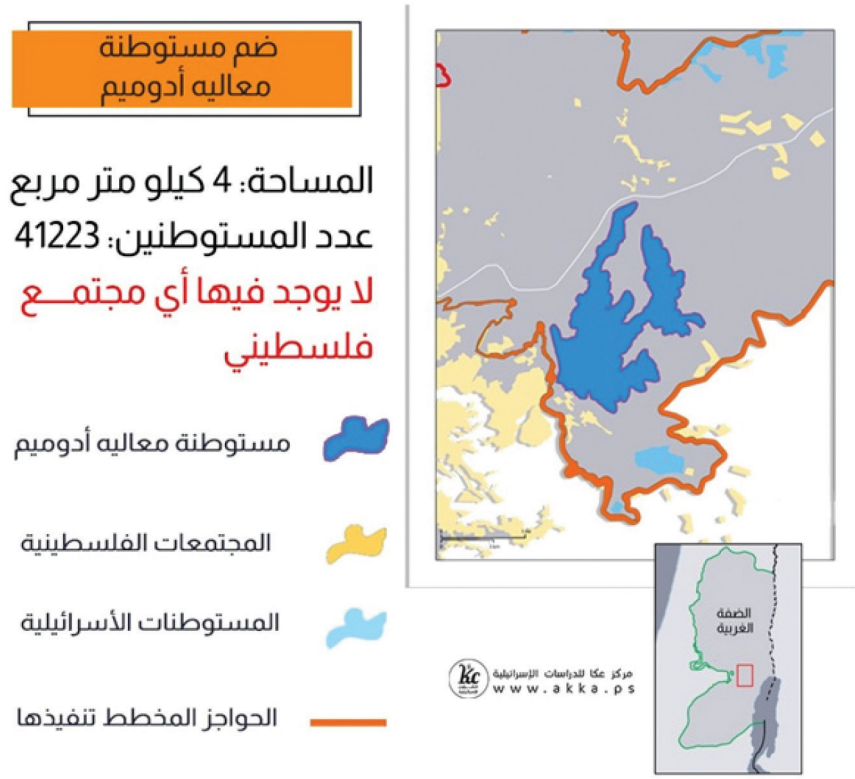

المصدر: موقع عكا للشؤون الإسرائيلية.

وهناك أيضًا ما يُسمّى خريطة ما بعد اللقاء مع ترامب، وتضمّ غور الأردن والمستوطنات المعزولة كلها، التي تبلغ مساحتها حوالي 20٪ من مساحة الضفة، ولا تشمل الطرق والمناطق

المحيطة بالمستوطنات، ولا تعترف بالكتل الاستيطانية، وإنما تضمّ كل مستوطنة على حدة، ولكن لا مستقبل لهذه الخريطة بحسب العقيد تيرزا.[11]

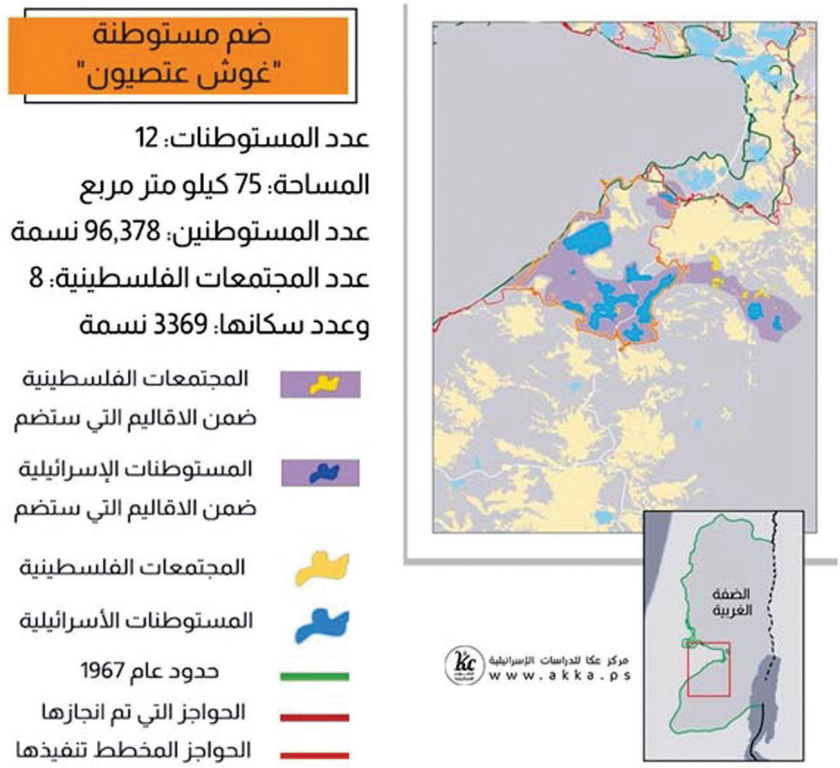

المصدر: موقع عكا للشؤون الإسرائيلية.

رابعًا: تداعيات الضّمّ على الأراضي الفلسطينية:[12]

- تكريس واقع الاحتلال الاستعماري الإحلالي.
- تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية واستهداف مواردها.
- تقطيع أوصال البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية.
- بناء مزيد من المستوطنات الجديدة فيما سيتبقى من أراضي الضفة.
- بسط السيادة الإسرائيلية على كامل الضفة، وتحقيق مخططاتهم الاستعمارية.
- يهدف الضّمّ لتكون القدس عاصمة لدولة "إسرائيل".

- إحكام السيطرة التامّة على كامل فلسطين برًّا وبحرًا وجوًّا.
- نزع صفة المواطنة عن الفلسطيني في الأراضي التي تُضَمّ.

خامسًا: المواقف الدولية والعربية من ضمّ الضفة الغربية:

1- الموقف الأمريكي من عملية الضّمّ:

أدارت الإدارة الأمريكية التسوية بشكل ماكر أدّى إلى تبهيت الحقوق الفلسطينية، وتطويع منظمة التحرير، وتعقيد الأزمة أكثر. كانت قضية الصراع بالنسبة لها مجرد حالة استخدامية لإيهام العرب فقط، تستعملها لدفعهم معها في تحالف ضد العراق في الحرب الأولى عام 1992 حين وعدتهم بمدريد، والثانية عام 2003 حين وعدتهم بخريطة الطريق وأخذت أميركا كلّ شيء وتركت العرب والفلسطينيين بلا شيء، واستمرت في إدارة الأزمة لمزيد من ابتزاز العرب، وفي الطريق تتآكل الحقوق الفلسطينية مع مرور الزمن.

تلك كانت السياسة الأمريكية التي أمكن استنتاجها بعد ربع قرن على أوسلو، ولكن الرئيس الجديد دونالد ترامب أحدث تحوّلًا هائلًا في تلك السياسة؛ لا لأنه يريد الحلّ بل لأنّ المسار الأمريكي تجاه الصراع يؤدّي أحيانًا إلى إغضاب "إسرائيل" من جهة التدخلات، كما حصل مع الرئيس أوباما، ومن ثَمّ يريد التقدّم أكثر باتجاه إلقاء ما يشبه القنبلة في سوق السياسة، بحيث تقضي تمامًا على خصوم "إسرائيل"؛ أي حلّ يعقّد الأزمة لمصلحة "إسرائيل"، وتخرج منه منتصرة.[13]

أعلن السفير الأميركي لدى "إسرائيل" ديفيد فريدمان استعداد الولايات المتحدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في منطقة غور الأردن ومستوطنات الضفة الغربية خلال الأسابيع المقبلة.

وفي حوار مع صحيفة "إسرائيل اليوم" بمناسبة الذكرى الثانية لنقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، قال فريدمان: إن واشنطن لن تفرض أي شروط على تل أبيب من أجل هذا الاعتراف، مشدّدًا على أن العنصر الأهمّ هو إعلان الحكومة الإسرائيلية عن السيادة. وقال: إن واشنطن ستعترف بسيادة إسرائيل على المناطق المنصوص عليها ضمن خطة الرئيس دونالد ترامب للسلام عند اكتمال ترسيم الخرائط، وموافقة حكومة تل أبيب على تجميد الاستيطان في مناطق "ج"، وموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي على التفاوض مع الفلسطينيين على أساس خطة السلام الأميركية.[14]

إن الموقف الأمريكي مبنيّ على أن سياسة التسويف التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال المفاوضات عبر العشرين عامًا الماضية مكّنت "إسرائيل" من الإجهاز على مقومات

المشروع الوطني الفلسطيني ورؤية حل الدولتين، حيث سارعت في بناء المستوطنات وتوسيعها، وتغيير الواقع الديموغرافي في القدس، وحصار غزة وتجويعها وتدميرها عبر عدة حروب، وتدمير البنية الاقتصادية الفلسطينية وربطها بالسوق الإسرائيلية، كما أن غياب خطة فلسطينية لمواجهة الخطوات الإسرائيلية على الأرض، والرهان على الموقف الأمريكي، والاكتفاء بالتنديد بسياسة إسرائيل، بالإضافة إلى حالة الضياع التي يمرّ بها العرب، والوضع الفلسطيني الداخلي المترهل- كل ذلك أسهم في تمكين الولايات المتحدة من تصوّر فرض أجندتها على المنطقة، هذه الأجندة الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، ودمج إسرائيل في محيطها الإقليمي.[15]

2- الموقف الإسرائيلي من عملية الضّمّ للأراضي الفلسطينية:

اتّفق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مع زعيم حزب "أزرق أبيض" بيني غانتس، نهاية نيسان (أبريل) 2020، على أن تبدأ عملية ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية في أول تموز (يوليو) 2020، وتشمل غور الأردن وجميع المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية. وتشير تقديرات فلسطينية إلى أن الضّمّ سيصل إلى أكثر من 30٪ من مساحة الضفة المحتلة.[16]

ويقول رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو: إن المطلوب هو تغيير قواعد اللعب، حيث كانت هذه القواعد من وجهة نظره، تتلخّص في أن "إسرائيل" هي التي تتنازل، بينما اليوم اقتنع ترامب بأن مَن يجب عليه أن يتنازل هم الفلسطينيون.

أما حزب "كحول لافان" (أزرق أبيض)، وهو أحد أحزاب الائتلاف الحكومي، فهو منقسم على نفسه. فبعض قيادات الحزب يرون أنهم لا يستطيعون منع الضّمّ، وأن القرار بيد نتنياهو. بينما يعارض الضّمّ قيادات أخرى من الحزب نفسه، مثل الوزير إيتسيك شمولي، والوزير ميخال بيتون. ونقل الصحفي زئيف كام عن بعض قيادات الحزب قولهم: إن المعارضة للضّمّ شيء، والقدرة على منعه شيء آخر. وكان الوزير أساف زمير من نفس الحزب، قد قال: إنه ضدّ فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق من الضفة الغربية؛ لأنها تعرّض يهودية الدولة وديمقراطيتها للخطر، بحسب رأيه، وتعهّدَ بمعارضة مثل هذه القرارات.[17]

وعلى صعيد مراكز الدراسات والبحوث، يرى مركز دراسات الأمن القومي على لسان مديره العميد المتقاعد أودي ديكل أنّ الضّمّ حدث ذو دلالات إستراتيجية، وأنه يغيّر قواعد اللعب والظروف المساعدة له، وأن الفرصة التاريخية هي وجود إدارة أمريكية

موالية وداعمة، في ظلّ ضعف الفلسطينيين وانقسامهم، وانشغال الأنظمة العربية بنزاعاتها الخاصة، وانشغال العالم بأزمة الكورونا والمشكلات الاقتصادية.

وفي ورشة على الهواء عقدها المركز بتاريخ 31/ 5/ 2020، تحدثت الضابطة (عقيد احتياط) بنينا شربيت باروخ، عن أهداف الضّمّ، وقالت إن هناك مصطلحات مختلفة، وهي الضّمّ، وفرض السيادة، وفرض القانون الإسرائيلي. وقالت: إن الضّمّ وفرض السيادة لا يختلفان إلا في الشعور، فالضّمّ يبدو جريمة، وفرض السيادة يبدو استعادة حق، أما فرض القانون فيعني أن الأرض ليست لنا، وأننا على طريق الاستيلاء عليها، وفرض القانون لتمييزها عن المحيط الذي يخضع للحكم العسكري، فيخضع المستوطنون فيه للقانون الإسرائيلي، مع الفصل بين القوانين المتعلقة بالأشخاص، وهي أصلًا مطبقة، وبين ما يخضع للحكم العسكري، وهي القضايا الإدارية كالأراضي والبناء والبنى التحتية. كما أن فرض القانون يحول دون التنازل عن الأرض، ويصعب على أي حكومة لاحقًا الانسحاب منها. ووفقًا للقانون، فإن أي تنازل عنه يستلزم استفتاء شعبيًّا، أو موافقة 80 عضو كنيست. إذن فهذه الخطوة، حسب بنينا شربيت باروخ، لا تغير في الواقع شيئًا جوهريًّا، والهدف منها هو

وضع عقبات أمام الحلّ. ومن ناحية العالم، فإن الضّمّ غير قانوني، والإجراءات الإسرائيلية الأحادية غير معترف بها، مثل ما فعلت "إسرائيل" في شرقي القدس.[18]

3- موقف السلطة الفلسطينية من مشروع الضّمّ:

حذّر أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات من أن تنفيذ مشروع الضّمّ الإسرائيلي لأراض بالضفة سيدمّر السلطة الفلسطينية، وينهي الحلّ التفاوضي للصراع. وأضاف أنه "إذا أقدم (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو على ضمّ إنش (وحدة صغيرة لقياس الطول) واحد من الأراضي الفلسطينية المحتلة فسيكون بذلك قضى على أي احتمال للسلام في المنطقة. وقال: "إذا نفّذ نتنياهو الضّمّ والأبارتايد (الفصل العنصري) فإن عليه التحالف مع منظمة (كاي كاي كاي) الأمريكية العنصرية المتطرفة، ويجب أن يكون على استعداد لتحمل مسؤولياته كافة بوصفها سلطة احتلال.[19] كما أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه أصبح في حلّ من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها، بما فيها الأمنية.[20]

4- الموقف التركي من عملية الضّمّ:

أعلنت تركيا من خلال أكثر من تصريح رسمي أنها رافضة لعملية الضّمّ، وكان أبرزها تصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 24 مايو/ أيار 2020، حيث قال أردوغان: "خلال الأسبوع الماضي فقط، شهدنا قيام إسرائيل بتفعيل خطّة احتلال وضمّ جديدة، تتجاهل السيادة الفلسطينية، والقانون الدولي". و"لن نغضّ الطرف إزاء منح الأراضي الفلسطينية لأحد، وأودّ التأكيد مرة أخرى أن القدس خطّ أحمر بالنسبة لمسلمي العالم".

تعمل تركيا على تثبيت حقوق الفلسطينيين في خطابها الدبلوماسي، ولكن تركيا لا يمكن أن تتحرك بمفردها، كما أنها تعمل من خلال منظمة التعاون الإسلامي، ومن خلال التنسيق مع عدد من الدول الأوروبية الرافضة، وتدخلها العملي مرتبط بتوازنات الأوضاع الإقليمية، مع اعتبار أن تركيا تعمل حاليًّا على تحسين الأوضاع الاقتصادية في ظلّ أزمة كورونا، واعتبار متابعتها الحثيثة للأوضاع والتطورات في ليبيا وسوريا وشرق المتوسط.

وقد قال الباحث التركي في الشأن الإستراتيجي فاتح موصلو في مقال له: إن "المسار يبدو بأنه يتّجه نحو مضي إسرائيل في عملية الضّمّ حتى مع حدوث بعض التأجيل بسبب الأوضاع الدولية، إلا أنه سيتحقق في النهاية؛ لعدّة أسباب، منها: أن جزءًا كبيرًا من عملية الضّمّ متحقق كأمر واقع على الأرض، وأن "إسرائيل" تتصرف بدون الخوف من الانتقادات

الدولية". ومع ذلك ستدافع تركيا عن الحق الفلسطيني في المحافل المختلفة كالأمم المتحدة، وسيكون الموضوع الفلسطيني حاضرًا وأساسيًّا في العلاقات التركية الإسرائيلية.[21]

> **ستدافع تركيا عن الحق الفلسطيني في المحافل المختلفة كالأمم المتحدة، وسيكون الموضوع الفلسطيني حاضرًا وأساسيًّا في العلاقات التركية الإسرائيلية.**

5- الموقف الأردني:

إن الحكومة الأردنية أوضحت "لإسرائيل" أنها ستعارض بشدة ضمّ أجزاء من الضفة الغربية، وذلك في وقت تجري فيه مباحثات أمريكية إسرائيلية بشأن هذا الملف. وقالت القناة الإسرائيلية 13: إن هذا الموقف الأردني عبّر عنه الملك عبد الله الثاني قبل أسبوع لرئيس الموساد الإسرائيلي، وأكد أن الأردن أوضح ذلك لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي مقابلة سابقة مع مجلة دير شبيغل الألمانية، قال الملك الأردني: إن اتخاذ إسرائيل أي خطوات بضمّ أجزاء من الضفة الغربية في يوليو/ تموز 2020 سيؤدي إلى صدام كبير مع بلاده.[22] وقد قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي: "لن يمرّ الضّمّ بدون رد، ذلك أن تنفيذ الضّمّ سيفجر صراعًا أشرس، سيجعل خيار الدولتين مستحيلًا، وسيجعل مأسسة التمييز العنصري حتمية، وسيدمّر كلّ فرص تحقيق السلام الشامل"[23]

وكان الملك عبد الله ورئيس حكومته عمر الرزاز، قد أعلنا أنّ الضّمّ قد يؤدي إلى مواجهة بين الأردن و"إسرائيل"، فيما أبلغ وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي نظيره الأمريكي مايك بومبيو يوم الخميس 28/ 5/ 2020، رفض المملكة الأردنية للخطة الإسرائيلية، التي تقضي بضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة. وأكّد الصفدي خلال مباحثات هاتفية مع بومبيو أن هذه الخطوة ستؤدي إلى تقويض فرص السلام، داعيًا إلى إطلاق مفاوضات مباشرة وجادّة لإنهاء النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس حلّ الدولتين، لتحقيق السلام العادل والشامل.[24]

6- الموقف المصري:

أعلنت وزارة الخارجية المصرية بتاريخ 4 يونيو 2020، عن فحوى اتصال هاتفي بين وزيرَي الخارجية المصري ونظيره الأردني تناول تطورات القضية الفلسطينية، وشدّد الوزيران على رفض أي إجراءات أحادية إسرائيلية بضمّ أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ لما ينطوي عليه ذلك من خرق للقانون الدولي، ومقررات الشرعية الدولية، كما أكّد الوزيران تمسكهما بالسلام بوصفه خيارًا إستراتيجيًّا.[25]

وكشفت مصادر مصرية لموقع العربي الجديد بتاريخ 30/ 5/ 2020 عن زيارة سرّية قام بها رئيس الموساد الإسرائيلي يوسي كوهين قبل أيام من تاريخه إلى القاهرة، التقى خلالها عددًا من المسؤولين المصريين، في مقدمتهم رئيس جهاز الاستخبارات العامة اللواء عباس كامل، بحضور وزير الخارجية سامح شكري. وبحسب المصادر، فإن الهدف الأساسي من الزيارة، تمثّل في بحث عدد من الإجراءات الخاصة بخطّة الحكومة الإسرائيلية لضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وتداعيات تلك الخطوة، التي أعلن العديد من الأطراف رفضها لها.[26]

وأوضحت المصادر أن رئيس الموساد بحث مع الجانب المصري رؤيته لردود الفعل المحتملة من الفصائل الفلسطينية بناء على تواصله معهم، وإمكانية خروج الأمور عن السيطرة، أو وقوع مواجهات واسعة. كما كشفت المصادر عن أن الهاجس الأكبر الذي يسيطر على الجانب الإسرائيلي، الذي جرى تأكيده خلال الاجتماع، هو عودة عمليات المقاومة، ولاسيما الاستشهادية منها، إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، والقدس المحتلة، والمدن الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي. ووفقًا للمصادر، فإن اللقاء تناول أيضًا عددًا من النقاط البارزة، والخاصة بخطّة التهدئة مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، ومطالبات فصائل المقاومة هناك بتنفيذ عدد من الخطوات والمراحل التي تراجعت "إسرائيل" عن الالتزام بها ضمن اتفاق التهدئة الذي ترعاه مصر والأمم المتحدة. وتابعت المصادر أنّ التأخير الإسرائيلي سببه الأساسي هو رغبة الحكومة الإسرائيلية في الحصول على تنازلات من جانب المقاومة، بشأن أسرى الاحتلال المحتجزين لديها، بوصفه خطوة أولية، على عكس ما تتمسك به المقاومة ببدء سلطات الاحتلال بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، من كبار السن والنساء، بوصفه خطوة أولية، قبل شروعها في الإفراج عن معلومات بشأن الأسرى المحتجزين لديها. كما كشفت المصادر أن المباحثات بين الجانبين، تبعتها اتصالات مصرية أردنية بشأن عدد من النقاط التي جرى التطرق إليها خلال الاجتماع مع الجانب الإسرائيلي.[27]

7- موقف الاتحاد الأوروبي من عملية ضمّ أراضي الضفة الغربية:

وافقت 25 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي في 19/ 5/ 2020، من أصل 27 على بيان أصدرته وزارة خارجية الاتحاد، يحثّ الحكومة الإسرائيلية على التخلّي عن ضمّ أراض فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. فيما قال يان أسيلبورن وزير خارجية لوكسمبورغ: "إذا انتقلت إسرائيل إلى التطبيق، وضمّت غور الأردن في الضفة الغربية، لا أرى أي اختلاف مع ما فعلته روسيا مع شبه جزيرة القرم" في عام 2014. وطالب الاتحاد الأوروبي في بيانه الصادر عن وزير خارجية الاتحاد جوزيب بوريل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالتخلّي عن

خطط ضمّ أراض في الضفة الغربية المحتلة، وذكّر الدولة العبرية بضرورة احترام القانون الدولي، وذلك في بيان وافقت عليه 25 دولة من بين 27 دولة عضوًا، وجاء في البيان أنّ الاتحاد الأوروبي "يحث (إسرائيل) على الامتناع عن أي قرار أحادي من شأنه أن يؤدّي إلى ضمّ أيّ أرض فلسطينية محتلة، وهو الأمر الذي يشكل خرقًا للقانون الدولي"[28]

حثّ أعضاء الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن الدولي "إسرائيل" بشدة على الامتناع عن أيّ قرار أحادي يتعارض مع القانون الدولي من شأنه أن يؤدّي إلى ضمّ أي أراض فلسطينية محتلة .وقالوا إنهم لن يعترفوا بأي تغييرات على حدود 1967 ما لم يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على ذلك، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء البند الذي سيقدّم للموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي بشأن ضمّ أجزاء من الأراضي المحتلة. وشدّد الاتحاد الأوروبي على أن حلّ الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار المستدامين، وأبدوا استعدادهم لدعم وتيسير استئناف المفاوضات المباشرة والهادفة لحلّ جميع قضايا الوضع النهائي وتحقيق سلام عادل ودائم، والمشاركة فورًا مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبدوره، قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان خلال اجتماع برلماني في مايو 2020 إن قيام إسرائيل بضم الضفة الغربية جزئيًّا يمثّل

انتهاكًا خطيرًا. وأضاف: "على مدى الأيام القليلة الماضية عقدنا عدة مؤتمرات بالفيديو مع زملاء أوروبيين. بهدف اتخاذ قرار بشأن إجراء مشترك للمنع والرد نهاية المطاف إذا اتُّخِذ مثل هذا القرار" [29]

8- موقف المنسّق الأممي الخاصّ لعملية السلام في الشرق الأوسط:

أكّد المنسق الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف خلال جلسة مفتوحة لمجلس الأمن الدولي بشأن الأوضاع في الشرق الأوسط أنّه يجب على "إسرائيل" التخلّي عن تهديداتها بضمّ أجزاء من الضفة الغربية. وأكّد ملادينوف أن هذه الخطوة تشكّل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي، وستوجّه ضربة مدمّرة لحلّ الدولتين، وستغلق الباب أمام استئناف المفاوضات .[30]

خلاصة:

قامت "إسرائيل" منذ احتلالها للضفة الغربية بأحداث لم تفتأ تفكر وتخّطط من خلالها لبسط نفوذها الكامل على الضفة الغربية وغور الأردن، وحتى قطاع غزة الذي يشكل العقبة الكبرى في طريقها، ولم تألُ جهدًا في سبيل تحقيق مشروعها التوسعي الاستيطاني الكبير. إذ بدأت "إسرائيل" بعد حرب الأيام الستة عام 1967م تزحف شيئًا فشيئًا متجهة نحو الضفة الغربية وغور الأردن من خلال عدة مشروعات استيطانية، وصولًا إلى مشروع خطّة الضّمّ الذي يطرحه بقوة اليمين الإسرائيلي في هذه الأيام لتنفيذه قريبًا. مرّ المشروعات الاستيطانية بالضفة الغربية بعدة مراحل، كان أبرزها مشروع ألون، ومشروع دروبلس، ومشروع شارون "الكنتونات"، وآخرها مشروع نتنياهو القائم على ضمّ مستوطنات الضفة الغربية وغور الأردن.

ويمكن القول إن الظروف الحالية: الإسرائيلية والفلسطينية والإقليمية والدولية غير مستقرة، ولا تعطي صورة مؤكّدة بالنسبة للضمّ. فنتنياهو، ورغم قدرته على المناورة بين اليمين واليسار، إلا أنه تلاحقه محاكمات بشأن قضايا فساد، وائتلافه الحكومي مع حزب "أزرق أبيض" قد يتدهور في لحظة ما، ومعسكر اليمين الذي يستند إليه بدأ يتضعضع بسبب خطط الضّمّ وصفقة القرن. وأزمة كورونا في "إسرائيل" لا تزال تراوح مكانها، وسيناريوهات التصعيد في الشمال والجنوب لا تزال قائمة.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال دول الإقليم مضطربة، ولا يزال شكل الرد الفلسطيني، وبخاصة الشعبي غامضًا، ولا يزال الموقف الأردني بخاصة يقلق الإسرائيليين.

وبات واضحًا أن مشروع الاستيطان الإسرائيلي متراكم وممتدّ منذ احتلال فلسطين، وأطماع "إسرائيل" في السيطرة على الضفة الغربية وجبالها لا تنتهي.

الهوامش والمراجع:

1. يحيى قاعود، تداعيات اعتراف ترامب بضم الجولان لإسرائيل على الضفة الغربية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، نشر بتاريخ 18 نيسان 2019، شوهد بتاريخ 20–6–2020، الرابط https://bit.ly/3in06z1.
2. نتنياهو يضع خطة من ستّ نقاط تتضمن الحدود النهائية والتطبيع الكامل مع العرب، موقع سما الإخبارية، نُشِر بتاريخ 28 ديسمبر 2019، شوهد بتاريخ 22–6–2020، الرابط https://bit.ly/3dQKKPM.
3. اعتراف أمريكا بالمستوطنات الإسرائيلية... انتهاك للقوانين الدولية، صحيفة الاستقلال، نشر بتاريخ 20 نوفمبر 2019، شوهد بتاريخ 20–6–2020، الرابط https://bit.ly/3ggGMlo.
4. هاجر محمد، نتنياهو: اعتراف أمريكا بالمستوطنات تصحيح للخطأ، صحيفة الوطن، نشر بتاريخ 18 نوفمبر 2019، شوهد بتاريخ 22-6-2020، الرابط https://bit.ly/2YODjo j.
5. نتنياهو وغانتس يتفقان على فرض السيادة على غور الأردن، موقع الجزيرة، نشر بتاريخ 6-4-2020، شوهد بتاريخ 18-6-2020، الرابط https://bit.ly/31xTd8f
6. هاجر محمد، نتنياهو: اعتراف أمريكا بالمستوطنات تصحيح للخطأ، مرجع سابق.
7. مؤشرات سكانية وجغرافية حول المستوطنات الإسرائيلية، مركز المعلومات الوطني- وفا، شوهد بتاريخ 29-6-2020، الرابط http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4154.
8. محمود جرابعة، ضمّ الضفة الغربية: نموذج إسرائيلي جديد" للحل" في فلسطين، مركز الجزيرة للدراسات، نُشِر بتاريخ 14-06-2020، شوهد بتاريخ 29-6-2020، الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/article/4701.
9. عمار ياسر، بالصور والخرائط... المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية لضمّ الضفة والأغوار، موقع عكا للشؤون الإسرائيلية، نُشِر بتاريخ 30-6-2020، شوهد بتاريخ 30-6-2020، الرابط https://bit.ly/3gf733j.
10. عمار ياسر، بالصور والخرائط... المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية لضمّ الضفة والأغوار، المرجع نفسه.
11. صلاح الدين العواودة، ضمّ الأراضي الفلسطينية: المواقف المختلفة من منظور إسرائيلي، مركز رؤية للتنمية السياسية، شوهد بتاريخ 18-6-2020، الرابط https://vision-pd.org/archives/509979.
12. أحمد محيسن، ضمّ الضفة والأغوار... التداعيات على فلسطين والأردن، مرجع سابق.
13. أكرم عطا الله، شعبوية السياسية الأمريكية .. صفقة القرن نموذجًا، نُشِر بتاريخ 3-6-2019، تاريخ الاطلاع 28--6نتنياهو: سنضم 30 بالمئة من مساحة الضفة لإسرائيل، وكالة الأناضول نُشِر بتاريخ 29-05-2020، شوهد بتاريخ 25-6-2020، الرابط https://bit.ly/2CSmjoo.
14. سفير أمريكا في إسرائيل: سنعترف بضم الأغوار والأردن والمستوطنات بالضفة خلال أسابيع، موقع الجزيرة، نُشِر بتاريخ 6-5-2020، شوهد بتاريخ 28-6-2020، الرابط https://bit.ly/2ZpJiiq.
15. محمد أبو حميد، لمواجهة صفقة القرن، صحيفة الحدث، نشر بتاريخ 12-2-2018، تاريخ الاطلاع 28-6-2020، الرابط https://bit.ly/2ZosdW5.

16. أحمد محيسن، ضمّ الضفة والأغوار... التداعيات على فلسطين والأردن، موقع عربي 21، نُشِر بتاريخ 25-5-2020، شوهد بتاريخ 25-6-2020، الرابط https://bit.ly/2NI2SRx.
17. صلاح الدين العواودة، ضمّ الأراضي الفلسطينية: المواقف المختلفة من منظور إسرائيلي، مرجع سابق.
18. المرجع نفسه.
19. عريقات: ضمّ إسرائيل أراضي بالضفة الغربية يعني تدمير السلطة الفلسطينية وإنهاء فرص السلام، موقع الجزيرة، نُشِر بتاريخ 14-6-2020، شوهد بتاريخ 29-6-2020، الرابط https://bit.ly/3eW22wA.
20. المرجع نفسه.
21. محمود الرنتيسي، المواقف الإقليمية تجاه سعي الاحتلال الإسرائيلي لضمّ الأراضي الفلسطينية، موقع TRTعربي، نُشِر بتاريخ 11-6-2020، شوهد بتاريخ 25-6-2020، الرابط https://bit.ly/2CVEvxr.
22. أبلغَ رئيس الموساد أنّ الأردن يرفض بشدة خطة الضّمّ الإسرائيلية، موقع الجزيرة، نُشِر بتاريخ 29-6-2020، شوهد بتاريخ 29-6-2020، الرابط https://bit.ly/2YNPLUZ.
23. محمود الرنتيسي، المواقف الإقليمية تجاه سعي الاحتلال الإسرائيلي لضمّ الأراضي الفلسطينية، مرجع سابق.
24. صلاح الدين العواودة، ضمّ الأراضي الفلسطينية: المواقف المختلفة من منظور إسرائيلي، مرجع سابق.
25. وزيرا خارجية مصر والأردن، يشدّدان على رفض أي إجراءات إسرائيلية، أحادية، موقع الدستور، نُشِر بتاريخ 4 6--2020، شوهد بتاريخ 29-6-2020، الرابط https://www.dostor.org/3106141.
26. رئيس الموساد زار مصر سرًّا لبحث خطّة ضمّ الضفة، العربي الجديد، نُشِر بتاريخ 30 – 5-2020، شوهد بتاريخ 29-6-2020، الرابط https://bit.ly/2AiNaJl.
27. رئيس الموساد زار مصر سرًّا لبحث خطة ضمّ الضفة، المرجع نفسه.
28. الاتحاد الأوروبي يطالب إسرائيل بالتخلي عن خطط ضمّ أراض فلسطينية في الضفة الغربية، موقع فرانس 24، نُشِر بتاريخ 19-5-2020، شوهد بتاريخ 29-6-2020، الرابط https://bit.ly/2NKnTLd .
29. فلسطين تُجري اتصالات لوقف الاتفاقيات مع إسرائيل ورفض دولي لضمّ الضفّة، مرجع سابق.
30. المرجع نفسه.